بيان للحكومة الإسرائيلية تعلن فيه السماح بمواصلة عمليات البناء داخل المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة بالقدس[1]

القدس، 1995/1/22

سمحت الحكومة الاسرائيلية أمس بمواصلة عمليات البناء داخل المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحيطة بالقدس الشرقية المحتلة في الضفة الغربية مع تشديد رقابتها على عمليات البناء هذه. وأفاد بيان رسمي ان الحكومة شكلت لجنة وزارية تكلف مراقبة عمليات البناء ومداها.

وصدر البيان في ختام اجتماع عقدته الحكومة الإسرائيلية اليوم واختصر بسبب الانفجارين المتتاليين اللذين وقعا شمال تل أبيب وأوقعا 18 قتيلاً. وأوضح البيان ان اللجنة الوزارية ستقوم بتجميد عمليات البناء جزئياً في الضفة الغربية المحتلة بموجب قرار اتخذته الحكومة في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1992، إلا انها ستشجع عمليات البناء في ضواحي القدس بموجب قرار آخر اتخذ في 24 كانون الثاني (يناير) 1993.

وقال وزير البيئة يوسي ساريد من حزب "ميريتز" اليساري في تصريح أدلى به الى الصحافيين في ختام الاجتماع "انه قرار حكيم لأنه يفرض للمرة الأولى مراقبة حكومية على البناء داخل المستوطنات الاسرائيلية". ويؤيد ميريتز تجميد الاستيطان خارج القدس المحتلة.

وأعرب وزير الاسكان بنيامين بين اليعازر (من حزب العمل) عن ارتياحه لقرار الحكومة. واعتبر ان هذا القرار "لا يقيدنا. المهم ان يكون من الممكن الاستمرار في عمليات البناء من دون عراقيل".

وستضم اللجنة الوزارية رئيس الوزراء اسحق رابين ووزير الخارجية شمعون بيريز إضافة الى بن اليعازر ووزير العدل ديفيد لبعي (من حزب العمل ايضاً) ووزيرة الاتصالات شولاميت ألوني (ميريتز).

وشددت الحكومة في بيانها على ان "تكثيف البناء في القدس الموحدة كعاصمة لاسرائيل أمر مهم جداً حفاظاً على مصلحة كل سكان" المدينة.

وتبحث الحكومة في إمكانية منح "أراض أميرية" للفلسطينيين في المناطق ذات الكثافة السكانية في الضفة الغربية المحتلة، غير انها لم تعلن أي تعهد في هذا المجال. كما تعهدت أيضاً بأنها لن تصادر الأراضي "إلا لدواع أمنية ولشق الطرقات وبعد الحصول على موافقة مسبقة من اللجنة".

---

[1] **المصدر**: الحياة، لندن، 1995/1/23.

وتم تبني القرار من دون معارضة. غير ان ستة وزراء امتنعوا عن التصويت من بينهم وزراء حزب ميريتز الأربعة الذين يعارضون قرار كانون الثاني (يناير) 1993 المتعلق بتشجيع الاستيطان في محيط القدس. وستكلف اللجنة دراسة مشاريع البناء التي تقترحها وزارة الاسكان قبل الموافقة عليها.

واستناداً الى الاذاعة الاسرائيلية فإن مشاريع الوزارة تشمل خلال الأشهر القليلة المقبلة بناء 108 مسكناً داخل مستوطنة معالي أدوميم و800 في غيفات زئيف و900 في بيتار وعشرات أخرى في غيفون حداسا.